الأمم المتحدة

A/79/239

الجمعية العامة

Distr.: General
5 August 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 21 (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضـــاعا خاصـــة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

أعمال مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 233/78، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقريرا لإطلاعها على أعمال مصـــرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا. وهو يغطي التقدم المحرز منذ التقرير الأخير الصـــادر في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2021. وقد أعدَّ هذا التقرير لأغراض تعزيز مســـاءلة مصـــرف التكنولوجيا أمام الجمعية العامة، وإعمال الرقابة عليه من قبل الدول الأعضـــاء، وإبراز أعماله ونتائجه. ويقدم التقرير معلومات عما حققه مصـــرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا من نتائج وما أحرزه من تقدم حتى الآن.

* قُدّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي، وذلك لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب الذي قدمه.

24-16987 (A) 071024 161024

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية 3

ثانيا – أعمال مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا 5

ألف – تيسير تحديد التكنولوجيات الملائمة 6

باء – تيسير نقل التكنولوجيات الملائمة 10

جيم – بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار 11

ثالثا – الإصلاحات والجهود التي بُذلت مؤخرا لتعزيز فعالية مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا 12

رابعا – الموارد والتمويل 13

خامسا– سبيل المضي قدما في تنفيذ ولاية مصرف التكنولوجيا باعتباره جهة تنسيق معنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نموا 14

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات 16

أولا - معلومات أساسية

1 - تواجه أقل البلدان نموا في العالم، وعددها 45 بلدا، تحديات فريدة في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة. فهي تعاني من عوائق هيكلية، وانخفاض الدخل، ومحدودية البنية التحتية، وضعف القدرات الإنتاجية، وانخفاض مستوى التنمية التكنولوجية. واعترافا بالاحتياجات الفريدة لهذه الفئة من البلدان، ينفذ المجتمع الدولي تدابير دعم خاصة لمساعدتها في ما تبذله من جهود إنمائية.

2 - وفي إطار هذه التدابير، أنشأت الجمعية العامة في عام 2016، بموجب قرارها 251/71، مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا. وقد اكتسى إنشاء مصرف التكنولوجيا أهمية لأن الغاية 17-8 من أهداف التنمية المستدامة، "التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نموا بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، كانت أول الغايات تحققا قبل عام 2030 بوقت طويل. وقد بدأ مصرف التكنولوجيا عملياته في عام 2018.

3 - ويرمز إنشاء مصرف التكنولوجيا أيضا إلى الاعتراف بالدور الحاسم الذي يضطلع به العلم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز التنمية المستدامة والحاجة الملحة لسد الفجوة التكنولوجية بين أقل البلدان نموا وبقية العالم لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

4 - وقد أُكِّد، في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2021-2030، أن من شأن مصرف التكنولوجيا أن يكون جهة اتصال لأقل البلدان نموا لتعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء قدرات إنتاجية مستدامة وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي. وتضع هذه الولاية مصرف التكنولوجيا في صميم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا للنهوض بقدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية محليا.

5 - ويعمل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا في إطار مهمة أساسية هي: دعم أقل البلدان نموا في تسخير القوة التحويلية للعلم والتكنولوجيا والابتكار ابتغاء تحقيق التنمية المستدامة والخروج من فئة أقل البلدان نموا بشكل لا رجعة فيه. ويترجم ذلك إلى نهج متعدد الجوانب يشمل تحديد التكنولوجيات الملائمة، وتيسير الوصول إلى هذه التكنولوجيات وبناء القدرات المحلية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

5 - ويتمشى هذا التركيز أيضا مع التحولات الرئيسية الستة (المنظومات الغذائية؛ وإمكانية الحصول على الطاقة ويسر تكلفتها؛ والربط الرقمي؛ والتعليم؛ وفرص العمل والحماية الاجتماعية؛ وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث) التي وضعت مفاهيمها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للتغلب على نُهج العمل المنعزل واستحداث نقاط دخول لأوجه التآزر الشاملة في جميع أهداف التنمية المستدامة[1]. وضمن هذا الإطار، تكون الرقمنة أحد المجالات التحويلية الستة للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما يؤكد أهمية الدور الذي يضطلع به مصرف التكنولوجيا.

6 - وغالبا ما تكون قاعدة المعارف المؤسسية المحلية في أقل البلدان نموا محدودة جدا ويكون مستوى القدرات التكنولوجية للمؤسسات المحلية متدنٍّ جدا. وقد أبرز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في تقريره

(1) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "Six transitions: investment pathways to deliver the SDGs" ["التحولات الستة: مسارات الاستثمار من أجل إنجاز أهداف التنمية المستدامة"]، 2023.

عن التكنولوجيا والابتكار لعام 2023، أن 25 في المائة فقط من السكان في أقل البلدان نموا لديهم مهارات رقمية أساسية، مقابل 75 في المائة في الدول المتقدمة النمو[2]. وتمثل هذه الفجوات في المهارات الرقمية وفي قدرات الابتكار تحديات أمام أقل البلدان نموا من حيث المشاركة في سوق التكنولوجيا العالمية. ويلزم أن تركز استراتيجية اللحاق بالبلدان الأكثر تقدما نسبيا على التعلم التكنولوجي، وكذلك على نقل التكنولوجيا واستيعابها استيعابا فعالا. ومن التحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا طريقةُ تحديد ما تحتاجه من تكنولوجيات، وطريقة الوصول إلى منظومة المعارف الدولية ونقل التكنولوجيا الملائمة، بما في ذلك من البلدان النامية، وطريقة النهوض بعملية للتعلم التكنولوجي. وتصديا لتلك التحديات، يقوم مصرف التكنولوجيا بدور حاسم باعتباره الميسر لعمليات مراكمة المعارف وبناء القدرات هذه.

7 - وبتعزيز التنمية التكنولوجية والابتكار، يمكن لأقل البلدان نموا أن تتصدى لبعض ما تواجهه من التحديات الأكثر إلحاحا:

(أ) *الحد من الفقر* - يمكن أن تساهم التكنولوجيا والابتكار إسهاما كبيرا في الحد من الفقر بتحسين الوصول إلى التكنولوجيات والخدمات والموارد الأساسية. وما يُشهد من تطورات في مجالات الزراعة والرعاية الصحية والتعليم، وجميعها مجالات يؤثر فيها العلم والتكنولوجيا والابتكار تأثيرا قويا، تطورات تمكّن أقل البلدان نموا من معالجة الأسباب الجذرية للفقر. ويمكن للحلول المبتكرة، بما فيها تطبيق التقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي، أن تحسِّن الأمن الغذائي، وتعزِّز الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وتزوِّد السكان بالمهارات اللازمة لتحسين سبل عيشهم؛

(ب) *التحول والتنويع الاقتصاديان* - تعوِّل الاقتصادات في العديد من أقل البلدان نموا على مجموعة محصورة من السلع الأولية. وهذا التعويل يجعل الاقتصادات عرضة لتقلبات السوق ومخاطره، ويحد من إمكانات نموها. والعلم والتكنولوجيا والابتكار لديها القدرة على حفز النمو الاقتصادي بدفع عجلة الإنتاجية وبالتمكين لخلق القيمة المضافة ولاستحداث قطاعات جديدة وتعزيز ريادة الأعمال. ويمكن لأقل البلدان نموا أن تستفيد من التكنولوجيات لتنويع اقتصاداتها وتجاوز التعويل على السلع الأولية وإيجاد فرص عمل لائقة؛

(ج) *التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه* - توجد أقل البلدان نموا في خطوط المواجهة الأولى مع تغير المناخ، وتتعرض لآثاره الشديدة رغم أنها أقل البلدان إسهاما في مسبباته. ويتيح العلم والتكنولوجيا والابتكار حلولا لتطوير مصادر الطاقة المتجددة وبناء بنية تحتية قادرة على تحمل تغير المناخ، وتحسين التأهب للكوارث، وتوليد الفرص المرتبطة بالتحول الأخضر.

8 - ومع ذلك، فبالمقارنة مع البلدان المتقدمة النمو، لا تزال أقل البلدان نموا متخلفة عن الركب في مجال الابتكار واعتماد التكنولوجيات الجديدة وتنفيذ السياسات والنهج الخاصة بنمو العلم والتكنولوجيا والابتكار وتوسيع نطاقها. ووفقا لمؤشر الابتكار العالمي لعام 2023، فإن 20 دولة من أصل 33 دولة مرتبة في الربع الأسفل من المؤشر هي من أقل البلدان نموا[3]. ويرجع ذلك إلى محدودية البنية التحتية، ونقص الموارد، وبالتالي عدم كفاية الحيز المالي للقيام باستثمارات في التعليم والمهارات والبحث والتطوير

(2) *Technology and Innovation Report 2023: Opening Green Windows – Technological Opportunities for a Low-Carbon World* (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

(3) المنظمة العالمية للملكية الفكرية، *مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023: الابتكار في مواجهة عدم اليقين* (جنيف، 2023).

في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وسد الفجوات التكنولوجية والمعرفية شرطٌ لازم لتسريع مستويات نمو تلك البلدان ومستويات دخلها وإنتاجيتها، وهو كذلك مسارٌ نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا - أعمال مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا

9 - مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا مؤسسةٌ جديدةٌ نسبيا تتبع الأمم المتحدة، والولاية المنوطة بها ولايةٌ حاسمة تتمثل في خدمة البلدان الأكثر ضعفا في العالم في جهودها الرامية إلى بناء القدرات للقضاء على الفقر وتسريع وتيرة تنميتها. وفي عام 2022، وفي إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر الخامس المعني بأقل البلدان نموا، شرع مصرف التكنولوجيا في إجراء أول استعراض شامل على الإطلاق لحالة العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا[4]. وتوخى مصرف التكنولوجيا، من خلال التقرير، زيادةَ الوعي العالمي بالتحديات والفرص المرتبطة ببناء قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا.

10 - وأظهر التحليل مستويات متدنية جدا من الاستثمارات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ فحتى غالبية البلدان المتقدمة النمو لا تفي في الواقع بالمعيار الذي غالبا ما يُستخدم والذي يتمثل في تخصيص 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير[5]، مما يبرز وجود فجوة تمويلية كبيرة بين الاستثمارات الحالية والأهداف السياساتية. وأُبرزَ أيضا أن أقل البلدان نموا غير قادرة على الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها الرقمنة والثورة الصناعية الرابعة، ومردّ ذلك في المقام الأول إلى ضعف البنية التحتية وعدم إمكانية التعويل عليها وإلى نقص المهارات. وأُشيرَ كذلك إلى أن منظومات الابتكار في معظم البلدان لا تزال في مراحلها الأولى. وأُكِّدت أهمية التدخلات السياساتية وآليات الدعم المصممة خصيصا لتعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا. وتضمن التقرير، في الختام، تشديدا على الدور الرئيسي للشراكات الدولية وتعزيز التعاون بين أقل البلدان نموا والبلدان الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية في تيسير نقل المعارف وتحسين القدرات التكنولوجية وتعزيز منظومات الابتكار.

11 - وبهدف تيسير فرص التعاون هذه والدفع بها قُدما، ينفذ مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا ولايته من خلال ثلاث ركائز رئيسية للعمل:

(أ) تيسير التحديد المنهجي والقائم على الأدلة للتكنولوجيات والحلول المبتكرة الملائمة لاحتياجات أقل البلدان نموا وذات الصلة بها والمجدية لذلك؛

(ب) تيسير نقل التكنولوجيات الملائمة في المجالات المحددة ذات الأولوية لأقل البلدان نموا؛

(ج) بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لدعم تنمية القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي.

---

(4) مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، *The State of Science, Technology and Innovation in the Least Developed Countries* [*حالة العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا*] *(2022)*.

(5) معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اطُّلع عليه في 29 تموز/يوليه 2024).

ألف – تيسير تحديد التكنولوجيات الملائمة

12 – يجري مصـــرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا تقييمات للاحتياجات التكنولوجية بغرض تحديد التكنولوجيات والدراية الفنية التي تحتاجها أقل البلدان نموا من أجل التصـــدي للتحديات الإنمائية الرئيســـية، ومســـاعدتها على المدى الطويل على تطوير القدرات التكنولوجية والابتكارية اللازمة لتحقيق النمو وتعزيز التحول الهيكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل الأول

عدد تقييمات الاحتياجات التكنولوجية المنجزة والجاري إنجازها

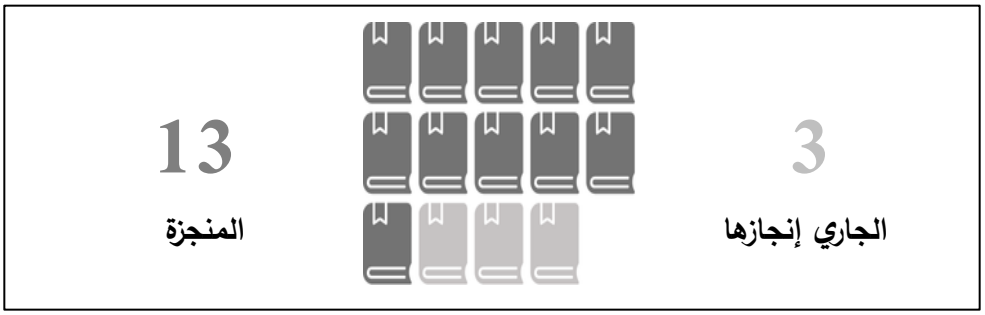

13 – حتى الآن، أُنجزَ 13 تقييما من تقييمات الاحتياجات التكنولوجية، في كل من أوغندا، وبنغلاديش (بالشراكة مع أمانة الكومنولث)، وبوتان، وتيمور – ليشتي، وجيبوتي، ورواندا، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، وكمبوديا، وكيريباس، وليسوتو، وموزامبيق. وقد شُرع في عام 2024 في ثلاث تقييمات أخرى من تقييمات الاحتياجات التكنولوجية في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة (بالشـــراكة مع الســـلطة الدولية لقاع البحار)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وملاوي.

الشكل الثاني

تقييمات الاحتياجات التكنولوجية المنجزة، حسب المنطقة

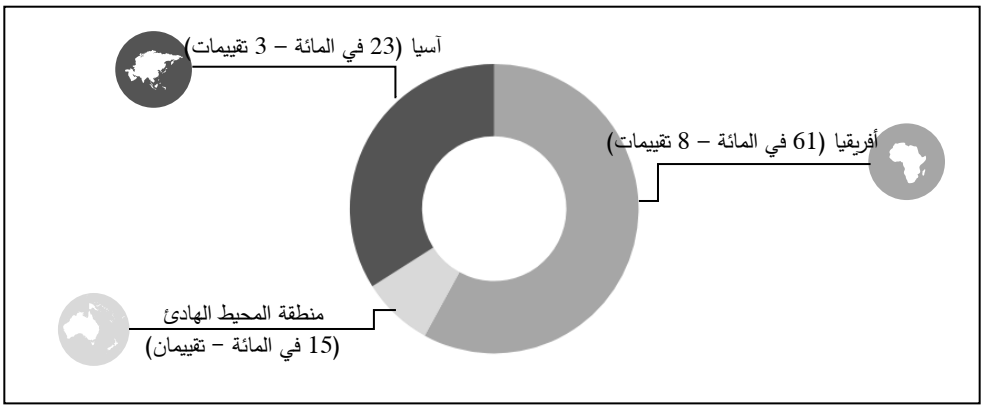

14 – تتيح تقييمات الاحتياجات التكنولوجية مسحا شاملا للاحتياجات التكنولوجية الأكثر إلحاحا في كل بلد، لكي يكون مستودعا للمعارف لإرشاد الإجراءات السياساتية ودعم الشركاء في التنمية لأقل البلدان نموا (انظر الشـكل الثالث للاطلاع على لمحة عامة عن العملية). وفي هذا الســياق، تقدم تقييمات الاحتياجات

التكنولوجية رؤى قيّمة بشـــأن حالة التنمية التكنولوجية على المســـتوى الوطني، وهي رؤى تُجدي في إعداد التحليل القطري المشترك. وفي الآونة الأخيرة، استُخدمت نتائج تقييم الاحتياجات التكنولوجية الذي أجري في جيبوتي في إعداد التقييم القطري المشترك لعام 2024 بغية تحديد الدور الهام الذي ستقوم به التكنولوجيا في تلبية احتياجات التنمية المســـتدامة الخاصـــة بالبلد. وتكمُن قيمة تقييمات الاحتياجات التكنولوجية في قدرتها على توفير رؤى محددة الأهداف والســـياق وقائمة على الأدلة بشـــأن المجالات أو القطاعات المحددة التي يمكن للبلدان أن تســـتفيد فيها من المدخلات التكنولوجية أكثر من غيرها من المجالات والقطاعات. وتشـــدد منهجية تقييم الاحتياجات التكنولوجية على التشـاور مع أصـحاب المصـلحة الوطنيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ومواءمة تقييم الاحتياجات مع الاســـتراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية. وتتبنى تقييمات الاحتياجات التكنولوجية على الطلب وتســـاعد على تشـــكيل الأســـاس لتصـــميم برامج نقل التكنولوجيا وبناء القدرات التي ينفذها مصـــرف التكنولوجيا في أقل البلدان نموا. كما يمكن اســـتخدامها أداةً لبرمجة قيّمة من قبل الأمم المتحدة ومن قبل الشركاء في التنمية الآخرين على المستوى القطري.

الشكل الثالث

نظرة عامة على تقييمات الاحتياجات التكنولوجية

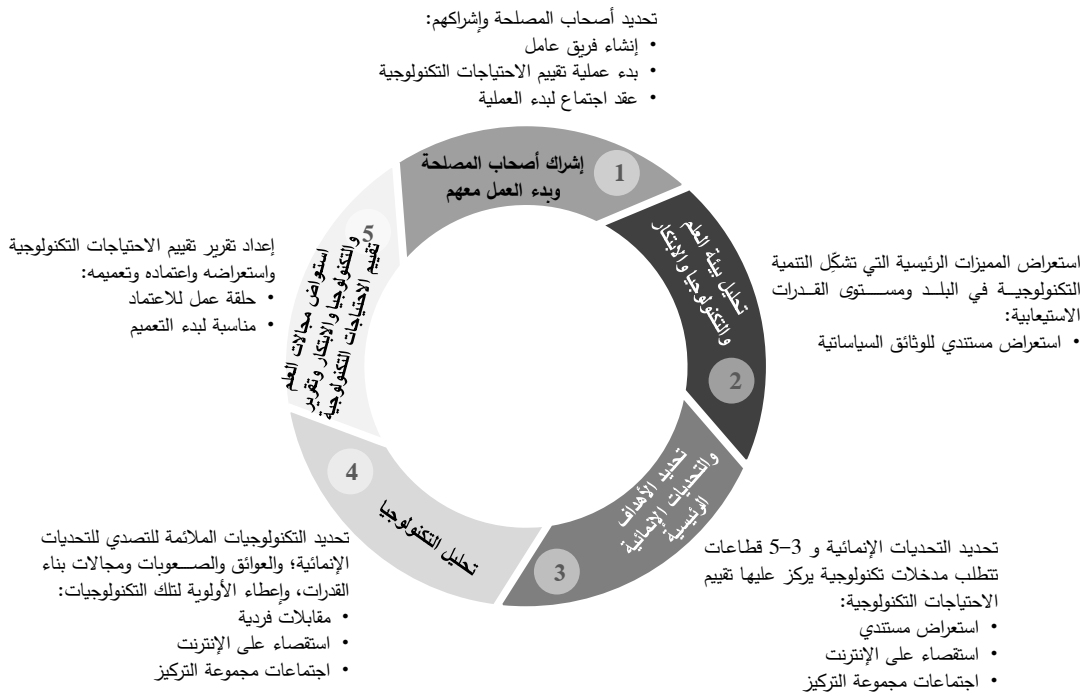

الشكل الرابع

المجالات ذات الأولوية في تقييمات الاحتياجات التكنولوجية[6]

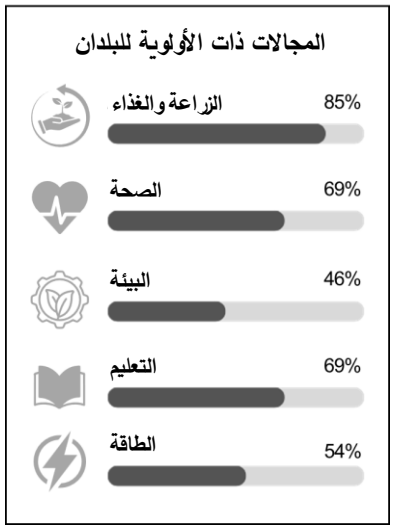

15 - أبرزت تقييمات الاحتياجات التكنولوجية الثلاث عشرة التي أُنجزت حتى الآن أولويات واضحة في العديد من القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية، كما أبرزت الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الحلول التكنولوجية والابتكار في التصدي للتحديات الملحة في مجالات كالزراعة، والطاقة، وتغير المناخ، والصحة، والتصنيع، والتعليم. وبما أن معظم الاقتصادات في أقل البلدان نموا، لا سيما تلك الواقعة في أفريقيا، تقوم على الزراعة، فقد برز هذا القطاع كقطاع ذي أولوية في أكثر من 80 في المائة من تقييمات الاحتياجات التكنولوجية المنجَزة. وهناك حاجة ماسة إلى التكنولوجيا لتحويل المنظومات الغذائية لتصبح أكثر استدامة وكفاءة ومرونة، ولتحسين إنتاج الغذاء وجودة التغذية، ولاستحداث بيئة أفضل وحياة أجود قيمة. ونظرا لكون أكثر من 270 مليون شخص في أقل البلدان نموا ما زالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد[7]، فإن هذه البلدان بحاجة ماسة إلى الوصول إلى مجموعة متنوعة من الحلول التكنولوجية.

(6) تتيح تقييمات الاحتياجات التكنولوجية صورة واضحة عن منظومة العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلد، حيث تحدد ما بين ثلاثة وخمسة قطاعات ذات أولوية تتطلب مدخلات تكنولوجية للتصدي لتحديات التنمية في البلد. ومن بين تقييمات الاحتياجات التكنولوجية الـ 13 المنجزة، يتناول 11 تقييما مجال الزراعة والأغذية، وتتناول 9 تقييمات مجاليْ التعليم والصحة، وتتضمن 7 تقييمات تركيزا على مجال الطاقة، وتحدد 6 تقييمات مجال البيئة كمجال ذي أولوية.

(7) انظر https://unstats.un.org/UNSDWebsite/undatacommons/countries?p=undata-geo%2FG00404000&v=dc%2Ftopic%2Fsdg_2.1.2.

الشكل الخامس

عينة من الحلول التكنولوجية التي حُددت في تقييمات الاحتياجات التكنولوجية

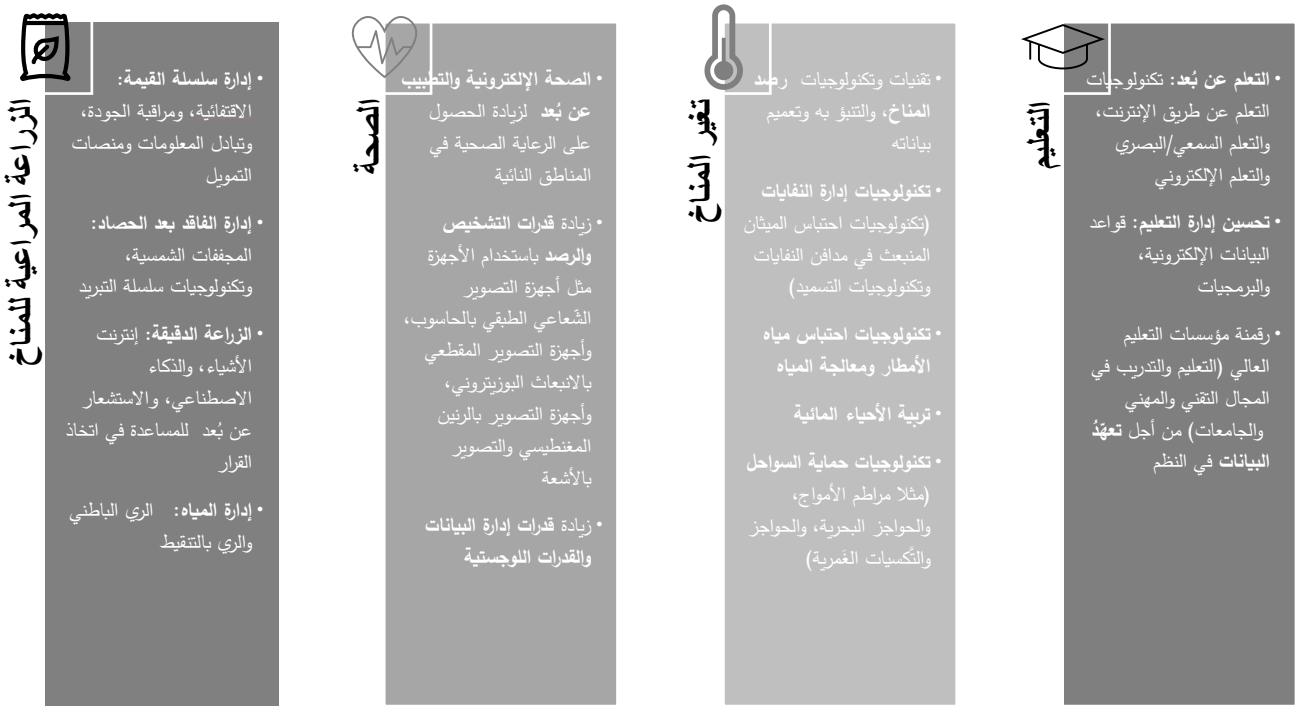

16 - على سبيل المثال، يتعين على العديد من أقل البلدان نموا التعامل مع مستويات الفاقد بعد الحصاد التي تصل إلى ما يتراوح بين 30 و 40 في المائة. والسبب الرئيسي لمستويات الفاقد هذه هو الافتقار إلى التكنولوجيات ونقص الدراية الفنية، كما يتبين من تقييم الاحتياجات التكنولوجية لغامبيا، الذي أبرز الحاجة إلى الاستثمار في تقنيات وتكنولوجيات ما بعد الحصاد وتجهيز الأغذية وحفظها (مثل التجفيف، والتجميد، والتعبئة بالتفريغ، والتعليب، والتعبئة في الزجاجات). ويمكن أن يخفض تطبيق التكنولوجيات الملائمة الهدر غير الضروري للمنتجات المحصودة، إن لم يقلله تماما، فيمكّن بالتالي البلدانَ من تصدير المزيد من المنتجات أو تجهيزها محليا. وهذه التكنولوجيات ضرورية لزيادة توافر الغذاء، وتعزيز إمكانية الحصول عليه، وتحسين الجودة والقيمة الغذائية، والحد من عدم التيقن من الإمدادات الغذائية وعدم استقرارها. ومصرف التكنولوجيا هو المنظمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تجري تقييمات الاحتياجات التكنولوجية لأقل البلدان نموا بهدف محدد هو إنشاء برامج تعاون تقني للمتابعة دعما للاحتياجات التكنولوجية الخاصة بالبلدان. ويضمن ذلك أن يكون الدعم المتصل بالتكنولوجيا الذي يبادر به مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا أو أي شريك في التنمية آخر في أقل البلدان نموا قائما على الأدلة ومدفوعا بالطلب ومستمدا من المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستوى الوطني. واستنادا إلى تقييمات الاحتياجات التكنولوجية، يقدم مصرف التكنولوجيا أيضا الدعم التقني للبلدان التي ترغب في إعداد خريطة طريق لمعالجة المجالات ذات الأولوية المحددة. فعلى سبيل المثال، ساعد مصرف التكنولوجيا ليسوتو على تنظيم حلقة عمل لتنفيذ التقييم، عُقدت في ماسيرو، وجمعت مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين، بما في ذلك أمانة الكومنولث، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وفريق الأمم المتحدة القطري، والقطاع الخاص، والجهات المانحة المحتملة، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وذلك لمناقشة السبل العملية لتنفيذ بعض التوصيات التي خلص إليها تقييم الاحتياجات التكنولوجية.

باء - تيسير نقل التكنولوجيات الملائمة

18 - من بين المهام الأساسية لمصرف التكنولوجيا مساعدة أقل البلدان نموا على الوصول إلى التكنولوجيات الملائمة وتعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك القدرة على تحديد التكنولوجيات والابتكارات واستيعابها وتطويرها ودمجها وتوسيع نطاق نشرها. واستنادا إلى النتائج والتوصيات التي خلصت إليها تقييمات الاحتياجات التكنولوجية، يضمن مصرف التكنولوجيا أن يكون الدعم المقدم من خلال نقل التكنولوجيا مصمما خصيصا لمجالات أو قطاعات محددة تؤدي فيها الحلول التكنولوجية إلى إحداث تأثير مُجدٍ.

19 - ويتركز الدعم الذي يقدمه مصرف التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا في الوقت الحالي في أربعة مجالات مواضيعية مستمدة من تقييمات الاحتياجات التكنولوجية التي أنجزها مصرف التكنولوجيا حتى الآن. وتشمل هده المجالات الزراعة والمنظومات الغذائية؛ والبيئة وتغير المناخ والقدرة على الصمود؛ والصحة؛ والتعليم وتنمية المهارات الرقمية. وفي هذا السياق، يعمل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا باعتباره بانيَ جسورٍ يربط بين الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا والتكنولوجيات الملائمة التي تعالجها ويساعد هذه البلدان في جذب الموارد لتنفيذ المبادرات الرامية إلى معالجة الفجوات القائمة. ومن شأن ذلك أن يشمل تيسير اتفاقات نقل التكنولوجيا، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتيسير الشراكات مع القطاع الخاص، ودعم تكييف التكنولوجيات القائمة وتوسيع نطاقها.

20 - ومن الأمثلة على الأعمال ذات الصلة التي تنفذ في هذا المجال برنامج "اسمع وأنصت وتكلم" لفائدة الأطفال في بوتان، الذي بدأ تنفيذه منذ عام 2021. ويهدف البرنامج إلى تعزيز المعروض من خدمات الرعاية في مجال صحة الأذن والسمع في بوتان من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، من أجل تحسين الفحص وإعادة التأهيل وعلاج فقدان السمع واضطرابات الأذن لدى الأطفال. وتُنفَّذ هذه المبادرة بالتعاون مع وزارة الصحة وشركاء من القطاع الخاص ومنظمة Medtronic LABS ومنظمة MED-EL (في إطار برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع وكالة التنمية النمساوية) ومؤسسة اسمع العالم (Hear the World Foundation). وقدم مصرف التكنولوجيا الدعم لبوتان من خلال تيسير نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، مع التركيز على التدريب والفحص كمجالين من مجالات التدخل الحاسمة. وحُددت الاحتياجات التدريبية على أساس التوافر المحدود للموظفين الذين لديهم القدرة على إجراء فحوصات السمع والعلاجات الفعالة. وقد نُفذ الدعم باتباع نهج تعاوني وتزويد منسقي الصحة المدرسية وأخصائيّي السمع وفنيّي أمراض الأذن والأنف والحنجرة بالمهارات اللازمة وأحدث التقنيات لتحسين خدمات الرعاية في مجال صحة الأذن في جميع أنحاء بوتان. وأجري في إطار البرنامج، وهو حاليا في المرحلة الأخيرة من تنفيذه، الفحص لأكثر من 000 76 من أطفال المدارس وقدم العلاج لأكثر من 000 3 طفل في تسع مقاطعات. وحتى الآن، دُرِّب 248 منسق صحة مدرسية على إجراء فحص السمع في المدارس، كما دُرِّب 20 من أخصائيّي السمع وفنيّي أمراض الأذن والأنف والحنجرة على استخدام معدات السمع وأجهزة فحص السمع المجهزة بأحدث التقنيات، التي أتيحت لبوتان من خلال المشروع.

21 - وخلال عام 2023 وحتى الآن، بدأ مصرف التكنولوجيا مشاريع تجريبية قطرية أخرى في بعض مجالات التركيز التي حُددت من خلال تقييمات الاحتياجات التكنولوجية. وتشمل هذه المشاريع: مشروع إدارة الفاقد بعد الحصاد في غامبيا؛ ومشروع البناء بالتراب المدكوك الذي سيُنفَّذ في موزامبيق؛ ومشروع مختبر صنّاع التكنولوجيا. وهذا المشروع الأخير مبادرةٌ تركز على تمكين الشباب وتنمية مهاراتهم من خلال التعلم

العملي في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية، وتهدف إلى تعزيز الابتكار ومعالجة مشكلة البطالة في صفوف الشباب.

22 - وعلى سبيل المثال، أجرى مصرف التكنولوجيا تقييما للاحتياجات التكنولوجية في غامبيا، فبرز مجالا الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية كمجالين ذوي أولوية يستدعيان تعزيز الاستثمار في التنمية التكنولوجية. وفي هذا السياق، طلبت وزارة التعليم العالي والبحث والعلوم والتكنولوجيا في غامبيا الدعم لتطوير القدرات التكنولوجية ودعم نقل الدراية الفنية لتعزيز سلسلة قيمة جوز الكاشيو والحد من هدر محاصيله، الذي ينجم غالبا عن نقص التكنولوجيات الملائمة والدراية الفنية لتجفيف جوز الكاشيو وتخزينه وتعبئته وتجهيزه. وقد صمم مصرف التكنولوجيا برنامج تبادل تعليمي لعشرة خبراء غامبيين ويسَّر الوصول إلى حلول تقنية، مستفيدا من دعم وخبرات تركيا في مجال زراعة الدرنيات والفستق.

23 - وجُرِّب نموذج منظمة Technology Makers Lab بالشراكة مع الوكالة التركية للتعاون والتنسيق ومجلس تركيا للبحوث العلمية والتكنولوجية ووزارة الصناعة والتكنولوجيا في تركيا، وذلك في النيجر من أجل تعميمه المتوقع مستقبلا. ويهدف المشروع إلى تعزيز المهارات الرقمية ومهارات ريادة الأعمال لدى الشباب وإعدادهم لنشر واستيعاب التكنولوجيات الرائدة من خلال حلقات عمل ودورات تدريبية في مجالات منها التشغيل الآلي والترميز؛ والتصميم والإنتاج؛ وعلوم المواد والنانوتكنولوجيا؛ وتكنولوجيات البرمجيات؛ والأمن السيبراني.

جيم - بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار

24 - لا يكفي نقل التكنولوجيا في حد ذاته لإحداث التطور التكنولوجي. ويعتمد الاستخدام والنشر الفعالان للتكنولوجيات المكتسبة واستيعابها وتوسيع نطاقها على مستوى تطور القدرات المحلية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وعلى البيئة السياساتية والتنظيمية التي تدعم منظومة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وعلى المدى الطويل، يتحدد تأثير نقل التكنولوجيا بقدرة البلدان المتلقية أو شركاتها على معرفة التكنولوجيات المكتسبة واستخدامها بفعالية. وبالتالي، فإن محورَ ما يقدمه مصرف التكنولوجيا عنصرُ بناء القدرات المصمم لضمان التعلم التكنولوجي محليا. ويتعاون مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتهيئة بيئة مواتية لبناء القدرات التكنولوجية المستدامة، بما في ذلك الاستخدام الفعال لتقنيات الشعوب الأصلية. ويشمل ذلك تدريب المسؤولين الحكوميين والباحثين ورواد الأعمال على تحديد التكنولوجيا وتكييفها وإدارتها.

25 - وفي هذا الصدد، بدأ مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا ومركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2023 برنامج قادة التكنولوجيات الرائدة بهدف سد الفجوة الرقمية والمساهمة في تحقيق خطة عام 2030 بتعزيز القدرات المحلية في مجال التكنولوجيا وريادة الأعمال في أقل البلدان نموا. ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تضطلع بدور في تحقيق ما يصل إلى 70 في المائة من جميع غايات أهداف التنمية المستدامة، مما يجعل تطوير المهارات الرقمية، لا سيما في سياق التكنولوجيات الناشئة، عامل تمكين مهم للتنمية المستدامة[8]. وفي أقل من عام واحد، دُرب أكثر من 120 طالبا من أقل البلدان نموا في مجال التعلم الآلي والترميز.

(8) الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "SDG digital acceleration agenda" ["خطة التعجيل الرقمي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة"]، 2023.

26 - أما على صعيد التعليم العالي، فقد تعاون مصرف التكنولوجيا مع المؤتمر العالمي للتصميم الإيكولوجي والمدرسة الدولية للتصميم في جامعة تشجيانغ، بالصين، لدعم طلاب من أقل البلدان نموا في الحصول على فرص لتعزيز قدراتهم في مجال التصميم الصناعي. وعلى مدار ثلاث سنوات، حصل 100 طالب من 22 بلدا من أقل البلدان نموا على منح دراسية كاملة وشاركوا في البرنامج الدولي لتعليم التصميم للحصول على درجة الماجستير في جامعة تشجيانغ. وتبلغ القيمة الإجمالية للمنح الدراسية الممنوحة حوالي 000 750 دولار في السنة. وقد بدأ مصرف التكنولوجيا بالفعل مناقشات بشأن المبادرة التي تتلو هذا البرنامج.

27 - ويواصل مصرف التكنولوجيا تنسيق عمله في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من خلال آلية تيسير التكنولوجيا، وخاصة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، التابعان للأمم المتحدة. وقد استحدث فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا عضو فيها، في إطار مسار العمل 6 الخاص بها، فرصا لبناء القدرات لصانعي السياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من أقل البلدان نموا. ومنذ عام 2018، استفاد أكثر من 800 مسؤول من أكثر من 90 بلدا من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية الشبكية الإقليمية التي نُفذت في إطار مسار العمل 6.

ثالثا - الإصلاحات والجهود التي بُذلت مؤخرا لتعزيز فعالية مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا

28 - مرَّ مصرف التكنولوجيا بفترة انتقال وإصلاح خلال الفترة 2022-2023. وفي عام 2022، شرع مجلس مصرف التكنولوجيا في اتخاذ عدة تدابير تهدف إلى إعادة تقييم التوجه الاستراتيجي الذي اتَّبعته المنظمة منذ بدء عملياتها في عام 2018، وفعالية نموذج أعمالها وهيكلها التنظيمي.

29 - وطلب المجلس، في دورته الخامسة، إجراء استعراض وظيفي مستقل لمصرف التكنولوجيا في عام 2022 لتقييم جملة أمور منها المهام ومجموعات المهارات والقدرات والهياكل التنظيمية اللازمة لتحسين أداء ولايته الأساسية، مع ضمان استدامته المالية ككيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة. وتمثل الهدف الأساسي من عملية الاستعراض في تعزيز استدامة وفعالية عمل مصرف التكنولوجيا. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، خضع مصرف التكنولوجيا لعملية تقليص وإعادة هيكلة تنظيمية ولتعديلات في النفقات المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف لتحقيق مستوى التمويل المتاح والمستدام.

30 - وفي الآونة الأخيرة، اتُّخذ العديد من التدابير الإضافية لتنشيط عمل مصرف التكنولوجيا، بما في ذلك ما يتعلق بحوكمته وآليات مساءلته والموارد لضمان قدرته على إنجاز ولايته بشكل كامل وتحقيق توقعات أقل البلدان نموا.

31 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، عيَّن الأمين العام أعضاء جدد في مجلس مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا. وقد شغل الأعضاء السابقون مناصبهم في المجلس منذ عام 2017 لفترتين. وفي ضوء الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنشيط مصرف التكنولوجيا وتحسين مساءلته أمام الجمعية العامة، يضم المجلس الحالي ستة ممثلين دائمين للدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة ومقرهم نيويورك. أما الأعضاء الآخرون، فهم خبراء بارزون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ومجال التعاون الإنمائي.

32 - وينص ميثاق مصرف التكنولوجيا أيضا على جواز مشاركة ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والبنك الدولي في اجتماعات المجلس بصفة مراقبين. وفي عام 2023، دُعيت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأغذية العالمي للمشاركة بصفة مراقبين. وقد أعدَّ هذا التقرير أيضا لأغراض تعزيز مساءلة مصرف التكنولوجيا أمام الجمعية العامة، وإعمال رقابة الدول الأعضاء عليه، وإبراز أعماله ونتائجه.

رابعا - الموارد والتمويل

33 - تعتمد ميزانية مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا على التبرعات. ومنذ عام 2022، يعمل مصرف التكنولوجيا في إطار نهج جديد لتمويل المشاريع يقوم على تعبئة الموارد المحددة الأهداف.

34 - وفي شباط/فبراير 2022، وقّع مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا اتفاقا ماليا مدته خمس سنوات مع حكومة تركيا، تعهدت فيها تلك الحكومة، بصفتها البلد المضيف، بتقديم 1,7 مليون دولار سنويا لدعم الأنشطة التشغيلية والبرنامجية لمصرف التكنولوجيا. وهذا هو مصدر التمويل الوحيد المتاح لمصرف التكنولوجيا لتغطية تكاليف مكتبه الرئيسي وعملياته اليومية، بما يشمل الدعم المقدم لإدارة البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن الاتفاق المالي تمويلا تكميليا مخصصا بقيمة 0,2 مليون دولار سنويا لاستخدامه في المشاريع المشتركة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

35 - وعلى الرغم من الدعم المالي المقدم من حكومة تركيا، فإن الموارد المتاحة حاليا لمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا موارد محدودة، خاصة عند مقارنتها بولايته الطموحة المتمثلة في العمل كجهة تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز القدرات التكنولوجية لأقل البلدان نموا، البالغ عددها 45 بلدا. وفي الوقت الذي يستكشف فيه مصرف التكنولوجيا مسارات مبتكرة لتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك القطاع الخاص، فإن لديه مرونة محدودة جدا لتنفيذ الأنشطة البرنامجية في جميع أقل البلدان نموا الـ 45 ولتحقيق نتائج قوية.

36 - ويتطلب التصدي للتحديات الهيكلية التي تقيّد التنمية التكنولوجية في أقل البلدان نموا التزاما متجددا ومتزايدا من الدول الأعضاء بتخصيص موارد كافية لمصرف التكنولوجيا. وقد أشارت دراسة الجدوى الخاصة بمصرف التكنولوجيا في البداية إلى أن هناك حاجة إلى 17,7 مليون دولار لتمويل الأنشطة خلال فترة السنتين الأولى (2016-2017). إلا أن إجمالي الموارد المالية الملتزم بها منذ إنشاء المصرف على مدى عقد من الزمن لم يتعدَّ 21,9 مليون دولار. والجدير بالذكر أنه تم الالتزام بمبلغ 3,8 ملايين دولار من ذلك الإجمالي للسنتين القادمتين 2025-2026.

37 - ولا يمثل هذا سوى جزءًا صغيرا مما أشير إليه في البداية على أنه حجم الموارد اللازمة لتفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا وتحقيق التوقعات المتعلقة بمستوى الدعم الذي ستقدمه المنظمة. وفي برنامج عمل الدوحة، دُعيت الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص، إلى توفير الموارد المالية والعينية الطوعية إلى مصرف التكنولوجيا لتعزيز قدرته وفعاليته.

خامسا- سبيل المضي قدما في تنفيذ ولاية مصرف التكنولوجيا باعتباره جهة تنسيق معنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نموا

38 - على مدى السنوات الثماني الماضية، شهد العالم تعبئة غير مسبوقة حول أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، في هذه المرحلة التي تتجاوز منتصف الطريق نحو عام 2030، لا تزال أهداف التنمية المستدامة بعيدة جدا عن أن تكون منجزةً. ويظهر تقييم أولي لما يقرب من 135 غاية تتوافر عنها بيانات أن حوالي 17 في المائة منها فقط ظلت على المسار الصحيح، على الصعيد العالمي؛ وقد انحرفت قرابة نصف الغايات عن المسار الصحيح انحرافا معتدلا أو شديدا، وإن كان هناك ما يظهر تقدما قد أُحرزَ فيها؛ ولم يشهد نحو 30 في المائة من الغايات أي تقدم أو تراجعَ إلى ما دون خط الأساس لعام 2015[9].

39 - وأظهر تحليل حديث أن أقل البلدان نموا لم تحرز تقدما إلا في 28 في المائة فقط من غايات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169 غاية، منذ عام 2015، في حين أن نسبة 72 في المائة المتبقية (121 غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة) إما أظهرت تراجعا أو أن التقدم المحرز فيها غير معلوم بسبب عدم كفاية البيانات[10]. وتتضمن أهداف التنمية المستدامة 24 غاية خاصة بأقل البلدان نموا[11]. وفي جميع هذه الغايات، كان التقدم المحرز في الغالب محدودا أو منعدما.

40 - وعدم إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة شأنٌ عالمي السمة، إلا أن أقل البلدان نموا وشعوبها هي الأكثر تخلفا عن الركب. ومنذ إنشاء فئة أقل البلدان نموا في عام 1971، لم يُرفع اسمها من قائمة هذه الفئة سوى سبعة بلدان، في حين يُتوقع أن تُرفَع أسماء خمسة بلدان أخرى منها بين عاميْ 2024 و 2027. ولا يزال أكثر من 380 مليون شخص في أقل البلدان نموا يعيشون في فقر، ولا يزال أكثر من 270 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. كما يتأثر الناس في أقل البلدان نموا بشكل غير متناسب بتغير المناخ، حيث إن أكثر من ثلثي الوفيات الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ على صعيد العالم ككل حدثت في أقل البلدان نموا. ولا يزال حوالي 720 مليون شخص لا يتوافرون على الربط بالإنترنت، مما يعني أنهم لا يستطيعون الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية.

41 - ويمكن أن يكون الابتكار التكنولوجي محركا قويا للتنمية المستدامة في جميع هذه الأبعاد، وهو أمر معترف به على نطاق واسع، أكدته الدول الأعضاء في الإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، وهو موثَّق باعتباره أحد التحولات الرئيسية الستة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا زالت الاستفادة من هذه الإمكانات غير محققة إلى حد كبير، لا سيما في أقل البلدان نموا. ويمكن للتكنولوجيا أن تزيد الإنتاجية، وتعزز الشمول، وتبني القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات، وتعالج الأولويات العالمية الملحة مثل تغير المناخ، والحصول على الرعاية الصحية الجيدة، وانعدام الأمن الغذائي، وأوجه الإجحاف الجنساني وغيرها من أوجه الإجحاف الاجتماعي.

(9) انظر A/78/80-E/2023/64.

(10) Peter Lunenborg, “Least developed countries and their progress on the Sustainable Development Goals”, Research Paper 183 (South Centre, 2023).

(11) غايات أهداف التنمية المستدامة 1-أ و 2-أ و 3-ج و 4-ب و 4-ج و 7-ب و 8-1 و 8-أ و 9-2 و 9-أ و 9-ج و 10-أ و 10-ب و 11-ج و 13-ب و 14-6 و 14-7 و 14-أ و 17-2 و 17-5 و17-8 و 17-11 و 17-12 و 17-18.

42 - غير أنه لم يُستَفد من إمكانات الابتكار التكنولوجي استفادة كاملة، لا سيما فيما يتعلق بالتحول الهيكلي لأقل البلدان نموا وخروجها من حالة الهشاشة البنيوية. ولهذا السبب، شكَّل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، مع اعتماد ميثاق المستقبل والاتفاق الرقمي العالمي من قبل الدول الأعضاء، فرصة حاسمة لإنجاز التزامات هامة ستساعد في تسريع الرقمنة وستحسِّن الربط في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

43 - ومن بين الفجوات الحرجة نقص المعروض من التكنولوجيات اللازمة لتحقيق العديد من الأولويات الإنمائية؛ والتركيز المفرط للاستثمارات والقدرات العالمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو؛ وضعف القدرات والأصول المعرفية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في معظم أقل البلدان نموا. ونتيجة لعدم كفاية هياكل الحوافز ونقاط الضعف المؤسسية والسياساتية، غالبا ما يتعذر على أقل البلدان نموا الوصول إلى التكنولوجيا. وسد الفجوات التكنولوجية والمعرفية شرطٌ لازم لتسريع تقارب مستويات النمو والدخل والإنتاجية وبالتالي تعزيز التنمية.

44 - وقد أكدت الدول الأعضاء في الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024، من جديد، على ضرورة تسريع عملية نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية وفق شروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية على النحو المتَّفق عليه. ويتطلب الالتزام بسد الفجوة في العلم والتكنولوجيا والابتكار بين أقل البلدان نموا وبقية العالم تعبئة الموارد على وجه الاستعجال لضمان العمل على نطاق واسع.

45 - وتحتاج أقل البلدان نموا إلى جميع أنواع المدخلات والابتكارات التكنولوجية لتسريع نموها وتنميتها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن تحديد التكنولوجيات والحلول الابتكارية الملائمة والمجدية لاحتياجات أقل البلدان نموا والمستدامة ليس بالأمر السهل أو البسيط، لا سيما بالنظر إلى عدم التجانس وأوجه الضعف المتعددة الأبعاد في أقل البلدان نموا.

46 - ويمكن لأقل البلدان نموا أن تستفيد من اختيار واستخدام ما هو موجود من تكنولوجيات ودراية فنية لتعزيز تنميتها المستدامة وأن تحقق قفزة نوعية من خلال ذلك. ولكن تحديد التكنولوجيات وترتيب أولوياتها قد يكون أمرا صعبا. وفي هذا الصدد، تُعد تقييمات الاحتياجات التكنولوجية التي يجريها مصرف التكنولوجيا أداة بالغة الأهمية لتحديد المجالات والقطاعات المحددة التي تكون فيها حاجة وتحديد الحلول التكنولوجية المجدية.

47 - وتمكّن تقييمات الاحتياجات التكنولوجية أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية من تحديد وتكييف التكنولوجيات الملائمة للقطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تتواءم مع الأهداف الإنمائية الوطنية، بما يشمل أطر التعاون وأهداف التنمية المستدامة. وعلى مدى الفترة 2025-2027، يهدف مصرف التكنولوجيا إلى إنجاز تقييمات الاحتياجات التكنولوجية في 15 بلدا إضافيا. وبحلول عام 2027، سيتوافر ما لا يقل عن 30 بلدا من أقل البلدان نموا على خريطة شاملة ومتعمقة لاحتياجاتها التكنولوجية الأكثر إلحاحا. وسيسهم ذلك في إعطاء الأولوية للاستثمارات الاستراتيجية في تسريع التنمية المستدامة من خلال رفع الإنتاجية، وإيجاد فرص عمل لائقة، وتعزيز النمو.

48 - ومن خلال الدروس المستفادة من الأعمال المنجزة في السنوات الست الأولى من عمليات مصرف التكنولوجيا، حدد المصرف بالفعل مجالات العمل الرئيسية التي تحتاج فيها أقل البلدان نموا إلى دعم؛ وتلك المجالات، التي تتواءم مع برنامج عمل الدوحة، هي: تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الصغيرة

والمتوسطة والكبيرة ذات القيمة المضافة المستدامة في كافة حلقات سلسلة القيمة الزراعية؛ توسيع نطاق اعتماد التكنولوجيا للتكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في مواجهته؛ وتنمية المهارات الرقمية وبناء رأس المال البشري وقدرات الابتكار للاستفادة من الفرص التي تتيحها التقنيات الناشئة في جميع القطاعات. وترتبط هذه المجالات الثلاثة ببعضها بعضا بشكل وثيق، وتنطوي على إمكانات تآزرية لدفع عجلة التحول في أقل البلدان نموا. وزيادة الإنتاجية الزراعية، من خلال تنمية الأعمال التجارية الزراعية المستدامة، شرط لازم لإطلاق إمكانات التصنيع والتحول الهيكلي، ولن يتحقق تسريع التحولات الخضراء والرقمية في هذه البلدان إلا باعتماد التكنولوجيا على نحو دائم يشمل الجميع. وبالمثل، بدون القدرات التكنولوجية والربط الرقمي، تكون أقل البلدان نموا معرضة لخطر التخلف عن الركب مرة أخرى، وهذه المرة في سباق التحول الرقمي على صعيد العالم.

49 - ولذلك، ستشكل الأعمال التجارية الزراعية وتغير المناخ والمهارات الرقمية محور عمل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا في تيسير الوصول إلى التكنولوجيات المجدية والملائمة من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات على مدى خطته الاستراتيجية للفترة 2025-2027. وبما أن نقل التكنولوجيا ليس كافيا، في حد ذاته، لإحداث التنمية التكنولوجية، فمن المهم ألا يقتصر الدعم الذي يقدمه مصرف التكنولوجيا على تحديد وتعميم التكنولوجيات، بل من المهم أن يشمل كذلك تهيئة البيئة التمكينية اللازمة لاستدامة بناء القدرات التكنولوجية محليا، بالشراكة مع الشركاء الوطنيين والدوليين الرئيسيين. وهذا أمر حاسم، حيث إن الاستخدام الفعال للتكنولوجيات المكتسبة واستيعابها وتوسيع نطاقها سيتوقف في نهاية المطاف على مستوى القدرات المحلية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وعلى البيئة السياساتية والتنظيمية التي تدعم المنظومة ككل. وبالتالي، سيكون أحد المواضيع المتداخل هو تعزيز قدرة مصرف التكنولوجيا على العمل كمركز للمعارف لأقل البلدان نموا في المسائل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

50 - ومستقبلا، سيسترشد عمل مصرف التكنولوجيا بالدروس المستفادة والخبرة المكتسبة في السنوات الست الأولى من عملياته وبالمبادئ الرئيسية المنبثقة عن عملية الإصلاح، وخاصة: تركيز مصرف التكنولوجيا على الدعم القائم على الطلب والذي يُتولى زمامه قطريا؛ ومواصلة تحسين وتعميم تقييمات الاحتياجات التكنولوجية والرؤى المتعلقة بها؛ وإقامة الشراكات والاستفادة منها في دعم قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا؛ والحفاظ على المرونة والقدرة على التصدي للتحديات والاستفادة من الفرص الجديدة؛ وإعطاء الأولوية لتعبئة الموارد؛ والتركيز على نقاط القوة النسبية؛ والالتزام بالتنمية التكنولوجية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والإنصاف بين الجنسين في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

51 - وسيواصل مصرف التكنولوجيا العمل بالتشارك مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة ونواتجه الرئيسية المتعلقة بالتنمية التكنولوجية.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

52 - يقوم مصرف التكنولوجيا، باعتباره مؤسسة مكرَّسة لدعم أقل البلدان نموا كجزء أساسي من ولايتها، بدور ذي أهمية حاسمة. فالعلم والتكنولوجيا والابتكار مجالات ضرورية لتسريع التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030 وبرنامج عمل الدوحة. وقد أُقرَّ كذلك بأهمية الوصول إلى التكنولوجيا والقدرات التكنولوجية

وتمويل التنمية في خطة عمل أديس أبابا الصـــادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ولا تزال قيد المناقشة في الأعمال التحضيرية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في عام 2025. ومع ذلك، فإن مستوى التمويل الحالي يجعل من الصعب تحقيق الأهداف التي يتوخاها مصرف التكنولوجيا. ولذلك يلزم أن يُتاح له، من أجل تحقيق أهدافه الطموحة، التمويل المناسب لمساعدة أقل البلدان نموا على تسريع وتيرة تنميتها بالاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار.

53 - ومن الضروري توفير تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به. وأدعو الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها الكامل لمصرف التكنولوجيا والالتزام على وجه السرعة بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ تمكينا له حتى ينفذ ولايته. فثمة حاجة، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى كفالة الوصول المتكافئ لأقل البلدان نموا إلى الفرص التي يتيحها العلم والتكنولوجيا والابتكار لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

54 - وامتلاكُ زمام الأمور في تحقيق التنمية في أقل البلدان نموا وقيادتها وتحمل المســؤولية الرئيســية عنها مهامّ تقع على عاتق تلك البلدان نفســها. ومن الأهمية بمكان أن تســتفيد أقل البلدان نموا من فرص تعزيز المشــاركة مع الشــركاء في التنمية من خلال مصــرف التكنولوجيا، بما يشــمل اســتخدام تقييمات الاحتياجات التكنولوجية لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية والسعي للحصول على دعم دولي محدد الأهداف لمعالجة الفجوات التكنولوجية وتسريع التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أرحب بهدف مصرف التكنولوجيا المتمثل في إنجاز 15 تقييما للاحتياجات التكنولوجية على مدى الســنوات الثلاث المقبلة، وأشــجع على التركيز على البلدان التي يكون فيها التقدم المحرز في خطة عام 2030 ومستويات التنمية البشرية محدودة جدا، وبالتالي فإن دعم التنمية المستدامة يكتسي أهمية خاصة.

55 - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بضــمان وصــول الناس في أقل البلدان نموا إلى الفرص الهائلة التي يتيحها العلم والتكنولوجيا والابتكار والاستفادة منها، بما في ذلك من خلال مصرف التكنولوجيا. وستواصل منظومة الأمم المتحدة بأســرها دعم مصــرف التكنولوجيا والتعاون معه والمشــاركة في الجهود الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نموا في تلبية احتياجاتها في مجال التنمية التكنولوجية. وستعمل منظومة الأمم المتحدة على تكثيف الشراكات الرامية إلى تعزيز وتيسير حصول أقل البلدان نموا على التكنولوجيات الملائمة وبناء القدرات التي تحتاجها لضمان أن تصبح التكنولوجيا محفزا لإيجاد عالم أكثر إنصافا واستدامة وازدهارا.

56 - وسيظل الالتزام بالتنمية التكنولوجية الشاملة، مع التركيز على الشباب والإنصاف بين الجنسين، في صــميم جهود الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مصــرف التكنولوجيا، لدفع عجلة التنمية المســتدامة وتحويل الحياة في أكثر مناطق العالم ضعفا.

57 - وبينما يشــرع مصــرف التكنولوجيا في خطته الاســتراتيجية للفترة 2025-2027، أدعو الدول الأعضــاء والمجتمع الدولي إلى التعاون وتقديم الدعم، بوســائل منها توفير الموارد المالية والبشــرية، لهذه المجموعة المتجددة من الإجراءات الطموحة. وستفضي الخطة الاستراتيجية إلى تحقيق نتائج تحويلية في أقل البلدان نموا ومواصلة إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

58 - وأشجع الجمعية العامة على طلب المزيد من المعلومات المستكملة عن أعمال مصرف التكنولوجيا في دورتها الثمانين، في إطار البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً".